



كلية العلوم والمعارف
رسالة التخرج من الدراسات العليا مرحلة الماجستير
في قسم القانون الخاص

عنوان الرسالة

**« المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي دراسته مقارنة في
التشريع العراقي والفقہ الاسلامي »**

بأشرف الدكتور

عزيز الله فهمي

اعداد الباحثه

بنين فاضل كاظم العامري

الرقم الدراسي

٩٥١٣٧١٩٤٠

تاريخ المناقشة

١٤٠٠/٧/٢٧

٢٠٢١م

١٤٤٢هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ"

صدق الله العلي العظيم

سورة الملك الآية (١٥)

الاهداء

إني نذرت العلم للمجتبر ابن الحسين

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(ربي اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهه قولي.)

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني

ثم أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالبا في رساله أن أقف شاكرا لأستاذي الفذ الدكتور، فكان نعم المعين والموجه والصاحب حضرا وسفرا في العراق فجزاه الله عني خيرا. ومعدا هذا البحث أستاذي ومشرقي الفاضل الأستاذ الدكتور عزيز الله فهيمي الذي له الفضل - بعد الله تعالى - على البحث والباحث منذ كان الموضوع عنوانا وفكرة إلى أن صار رسالة وبمثا. فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان. وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم القانون الخاص في جامعة المصطفى الذين لم يترددوا جهدا في توجيهي وإمدادي بما احتجت إليه من كتب من مكتباتهم العامرة.

وأقدم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتواتها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا، كما أشكر رئيس الجلسة، أنه كان رئيسا فعليا لجلسة المناقشة وأعدته بتصحيح ما ورد من هفوات منهجية كأمانة بحثية ونحن نتحمل أمانة قولها.

ثم من الوفاء لا بد لي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية حكومتا وشعبا على حسن الضيافة وكذلك الشكر موصول إلى جامعة المصطفى العالمية خاصة متمثلة بعميدها ومعاونيه وأساتذتها الرائعين المبدعين على أسلوبهم الخلق المهدب مع الطلبة.

المستخلص

تعد مشكلة التلوث البيئي من اعلى المشاكل التي تواجه العالم منذ الازل والى يومنا هذا، ولم تنفع لزوالها صرامة التشريعات وشدتها، على الرغم من الدول نظمت في قوانينها ما يسعفها على الحد من هذه الظاهرة السلبية الا ان الامر لم يجدي نفعاً ولم تقضي على المشكلة بصورة نهائية، ولربما هذا يعزى الى كون البشرية لا تنفك تستهلك الطبيعة، ولم يشفع لنا التطور التكنولوجي والعلمي في تقليل التلوث الصناعي البيئي وتعداه الى تسبب الضرر المعنوي الذي اصبح العالم يعاني منه ويشوه حضارته وتقدمه ومستقبل اجياله، ومن هذا المنطلق عمدنا الى تحليل القراءات وافراغ القوالب الذهنية لنعصف بالواقع القانوني ونخرج منه بنتيجة تمثل جزءاً من واجباتنا تجاه البيئة والارض التي استخلفنا الله عليها، مستخدمين فيض الشريعة الاسلامية لتظل بضلالها على التشريع العراقي الذي يخلو من نص خاص بالمسؤولية المدنية عن الضرر البيئي عامة والضرر البيئي المعنوي خاصة، وبذلك استعنا بالفقه الاسلامي والقواعد العامة لاستنباط الحكم الذي نروم في الوصول اليه.

ولم يتوقف بحثنا في هذه الدراسة على ذلك بل خضنا معترك كفاية القواعد العامة وامكانية تطبيقها للمسؤولية المدنية عن الفعل الضار والمقررة في القانون المدني، فمن حق المضرور اقامة الدعوى للمطالبة بالتعويض، واقامة المسؤولية فيما لو توفرت الخصومة وصحت عن الضرر البيئي المعنوي، في صعوبة كون البيئة ليست ملك خاصاً او مالا خاصاً لاحد وبذلك وجدا من الصعوبة بأمر اثبات الصفة في دعوى المطالبة بالتعويض عن الضرر المتحقق، وهذه الفجوة التشريعية هي هدفنا المنشود.

وعليه قسمنا الدراسة على ثلاث فصول، عرجنا في الفصل الاول على المفاهيم والكلديات قسمناه على مبحثين المبحث الاول لبيان المفاهيم والمبحث الثاني الكلديات، وعرضنا في الفصل الثاني احكام المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي وقسمناه على مبحثين المبحث الاول الاساس القانوني للضرر البيئي المعنوي والمبحث الثاني اركان المسؤولية المدنية، وكان الفصل الثالث في الاثار المترتبة على المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي المقسم على مبحثين، المبحث الاول دعوى الضرر البيئي المعنوي والمبحث الثاني التعويض عن الضرر البيئي المعنوي، ثم اختتمنا الرسالة بعدة نتائج توصلنا اليها اثناء دراساتها وعدد من التوصيات التي نأمل ان يأخذ بها، ونسأل الله التوفيق.

الكلمات المفتاحية: الضرر البيئي، المسؤولية المدنية، الفقه الاسلامي، الضرر البيئي المعنوي.

قائمة المحتويات

المقدمة	١
اولا: بيان المسألة	١
ثانيا: اهمية البحث	١
ثالثا: حدود مشكلة الدراسة	٢
رابعا: اسئلة الدراسة	٣
أ) السؤال الرئيسي	٣
ب) الاسئلة الفرعية	٣
خامسا: فرضيات البحث	٣
الفرضية الاساسية	٣
الفرضيات الفرعية	٣
سادسا: اهداف الدراسة	٤
سابعا: منهجية البحث	٤
ثامنا: الدراسات السابقة	٤
تاسعا: هيكلية الدراسة	٥

٦ الفصل الأول: المفاهيم والكليات

المبحث الأول: المفاهيم	٧
المطلب الأول: التعريف البيئية	٧
الفرع الأول: التعريف اللغوي للبيئة	٧
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبيئة	٨
الفرع الثالث: التعريف القانوني للبيئة	١٠
المطلب الثاني: التعريف بالتلوث البيئي	١١
الفرع الأول: تعريف التلوث	١٦
الفرع الثاني: التلوث	٢٣
المطلب الثالث: التعريف بالضرر المعنوي	٣٠

المبحث الثاني: الكليات	٣٥
المطلب الأول: التطور التاريخي لحماية البيئة في القوانين	٣٥
المطلب الثاني: شروط الضرر البيئي المعنوي	٥٧

الفصل الثاني: احكام المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي ٦٦

المبحث الأول: الاساس القانوني للضرر البيئي المعنوي	٦٧
المطلب الأول: نظرية تحمل المخاطر	٦٧
الفرع الأول: نظرية المخاطر والفقهاء الدولي	٧٠
الفرع الثاني: نظرية المخاطر والممارسات الدولية	٧٧
الفرع الثالث: نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة	٨٢
المطلب الثاني: نظرية عدم التعسف استعمال الحق	٨٤
المطلب الثالث: حسن الجوار	٩٣
المبحث الثاني: أركان المسؤولية المدنية	١٠٠
المطلب الأول: الخطأ	١٠٠
الفرع الأول: مضمون نظرية المسؤولية البيئية الخطئية	١٠٠
الفرع الثاني: عناصر المسؤولية البيئية الخطئية	١٠٥
المطلب الثاني: الضرر	١١١
المطلب الثالث: العلاقة السببية	١١٧

الفصل الثالث: الاثار المترتبة على المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي ... ١٢٥

المبحث الأول: دعوى المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي	١٢٦
المطلب الأول: المدعي بالضرر البيئي	١٢٦
المطلب الثاني: المدعي عليه	١٣٨
المطلب الثالث: مدة اقامة دعوى الضرر البيئي	١٤٠
المبحث الثاني: التعويض عن الضرر البيئي المعنوي	١٤٢
المطلب الأول: التعويض العيني	١٤٦

المطلب الثاني: التعويض النقدي.....	١٤٧
المطلب الثالث: تقدير مبلغ التعويض عن الضرر البيئي.....	١٤٩
الخاتمة.....	١٥٧
أولاً: النتائج.....	١٥٧
ثانياً: التوصيات.....	١٦٠
قائمة المصادر والمراجع.....	١٦٢

المقدمة

اولاً: بيان المسألة

تعد المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي من أهم الموضوعات القانونية الجديدة بالدراسة والبحث والتحليل، إذ إن موضوعات المسؤولية المدنية ذات ارتباط وثيق بحياة الأشخاص، وما ينشأ عنها من خصومات ومنازعات، لذلك فإن المسؤولية المدنية فرضت نفسها وأرست وجودها الذي سيبقى حياً دوام الحياة في المجتمع ومتطورة بتطوره. كما وتعد المسؤولية محورا رئيسا للقانون المدني، ومن ثم محورا للقانون كله، وليس غريبا أن يعد عصرنا الذي نعيش فيه عصر المسؤولية؛ بسبب التطور الهائل في التكنولوجيا، وشيوع مبدأ العولمة وحرية التجارة الذي أدى كله إلى الاستخدام الاستنزافي لموارد الطبيعة، وهذا ما شكل الكثير من الملوثات التي نتجت عن هذا الاستخدام بشكل لا تستطيع الأنظمة البيئية الطبيعية أن تتحمله، فبدأت تتدهور وتنهار وقد انعكس ذلك الاستخدام السيئ على حياة الإنسان وصحته، مما أدى إلى ظهور أمراض لم يكن لها وجود من قبل، وقد أدى ذلك إلى تنبيه الإنسان لأهمية الحفاظ على حياة من مخاطر التلوث.

حيث أصبحت مشكلة التلوث البيئي من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمع في الوقت الحالي واطورها، خاصة بعد أن أثبت التطور العلمي والتكنولوجي الآثار السيئة والأمراض الخطيرة التي يسببها التلوث البيئي وخاصة النفطي للإنسان وباقي الكائنات الأخرى وللمحيط البيئي ذاته، ويعد نشاط تكرير النفط والغاز من الأسباب الرئيسة في تلوث البيئة؛ نظراً للنطاق الواسع الذي يسببه، إذ يمتد ليشمل البيئة الهوائية والمائية والأرضية، ولذلك تنامت الحاجة لدراسة كافة الجوانب القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية البيئية لشركات تكرير النفط والغاز، وخاصة مسألة تحديد الأساس القانوني للملائم الذي تقوم عليه هذه المسؤولية، في ظل الاختلاف الفقهي والتشريعي بصدد ذلك الأساس.

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في بيان مدى ضرورة إيجاد نظام خاص للمسؤولية المدنية في مجال تلوث البيئة؛ نظراً لخصوصية الأضرار الناجمة عن هذا التلوث، ومن ثم تسخير القواعد العامة للمسؤولية المدنية الواردة في القانون المدني لكي تتواءم مع طبيعة هذه الأضرار، كما وتأتي هذه الدراسة لضمان حقوق الأفراد الذين يتضررون من تلوث البيئة؛ لأن أي ضرر قد ينجم عن تلوث البيئة قد يترتب عليه هدر حقوق الأفراد المتضررين، وبسبب التطور العلمي والصناعي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، الذي تمثل في اختراع المزيد من الآلات والمنشآت الحديثة للضوضاء كالمطارات ومحطات سكك

الحديد ونتيجة للاذخنة والغازات السامة والمواد المشعة المنبعثة من المصانع والمعامل المختلفة التي تبعث غازاتها وادخنتها اشعاعاتها الملوثة للبيئة، ازدادت الاضرار البيئية واتسعت خطورتها ومصادرها. مما يحتم علينا إيجاد الحلول المناسبة للقضاء على التلوث وحماية الاشخاص المضروين من خلال بيان كيفية قيام المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية وتعويض المضروين عنها. وبالرغم من وجود العديد من الدراسات والابحاث العلمية التي تعنى بموضوع البيئة وحمايتها من التلوث، لم نجد اهتماما كافيا لها من الناحية القانونية، وهذا واضح من ندرة الابحاث القانونية والرسائل الجامعية المتخصصة بالمسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية في العراق، مما هو جدير بالملاحظة؛ فان البحث في الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية هو بحث قانوني، الا ان الضرورة حتمت اكمالا للبحث الخوض في تفاصيل علمية.

ثالثا: حدود مشكلة الدراسة

إن مشكلة الدراسة تتبع في المقام الأول من أن خطر التلوث البيئي هو خطر جديد ذو خصوصية معقدة، والتي يترتب عليها صعوبات إثبات وجود هذا الخطر ونسبته إلى شخص معين يمكن أن يكون مسؤولا عن تعويض الأضرار التي تترتب عليه ولا شك أن خطر خاصا كهذا لا يمكن أن تطبق عليه العامة للمسؤولية المدنية الواردة في القانون المدني يتوافق كامل، وخصوصا إذا أخذنا في الاعتبار خطورة ضرر جديد في هذا المجال، وهو ما يطلق عليه الفقه الضرر البيئي المحض"، والذي يتمثل في التلف الذي يلحق بالعناصر الطبيعية للبيئة في حد ذاتها بعيدا عن الأضرار المتعارف عليها والتي تلحق بالإنسان وما يملك من أموال ولذلك فإن هذه الدراسة تطرح مشكلة تتعلق بمدى إمكانية البحث عن قواعد خاصة للمسؤولية المدنية عن التلوث البيئي لتتواءم مع هذا الخطر، ولا شك أن هذا يمثل مشكلة قانونية وفنية مقارنة بالأخطار العادية.

كما أن هناك مشكلة أخرى هي أن دراسة تلوث البيئة تتعدى إطار القانون المدني، فنجد أن هناك تداخلا في موضوع التلوث من الناحية القانونية، فتتداخل أحيانا قواعد القانون الجنائي والقانون الدولي والقانون الإداري، مما يدفع الدراسة في بعضا لأحيانا إلى التعامل مع ذلك التداخل لإيضاح الصورة بشكل كامل، ويضاف إلى هذه المشكلات أن حداثة موضوع الدراسة خلقت واقعا آخر، هو قلة المراجع التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة، وكذلك ندرة الأحكام القضائية.

رابعاً: اسئلة الدراسة

أ) السؤال الرئيسي

- ما هي المسؤولية المدنية المترتبة على الضرر المعنوي في العراق و الفقه الاسلامي؟

ب) الاسئلة الفرعية

- ما هي المسؤولية المدنية البيئية المعنوية في العراق والفقه الاسلامي؟

- ما هي اركان المسؤولية المدنية البيئية المعنوية في العراق والفقه الاسلامي؟

خامساً: فرضيات البحث

الفرضية الاساسية

تتجسد محاولة هذه الدراسة في اثبات الفرضية القانونية المتضمنة خضوع الضرر البيئي المعنوي لنظام قانوني خاص، يحدد نطاقه واطاره واثاره والنظر فيه في اطار القانون الخاص، على مستوى القانون الموضوعي المتمثل بالقانون المدني والقوانين ذات الصلة الخاصة بحماية البيئة من جهة والقوانين الاجرائية التي ترتبط احكامها بالمسائل الاجرائية التي يمكن استحصال حق المضرور معنويًا من خلالها كقانون المرافعات المدنية وقانون الاثبات، وقوانين الادارة البيئية والقوانين العقابية التي تقر عقوبات لبعض الجرائم المتعلقة بالمسؤولية المدنية والاخلال بها، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان نطاق الدراسة يتحدد في نظم الحماية المقررة في القانون الخاص والمتمثلة بالمسؤولية المدنية تحديداً كما سبق واسلفنا.

الفرضيات الفرعية

١- المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي يعد صورة حديثة من صور المسؤولية المدنية المنظمة في اطار القواعد وموضوعات القانون المدني العراقي، ووفق استنباط الاحكام الخاصة المتعلقة بالاضرار من الشريعة الاسلامية السمحاء وتطبيق نظام المسؤولية المدنية امكنا تحديد طبيعة المسؤولية الموضوعية للضرر البيئي المعنوي، حيث لا تخرج المسؤولية القانونية المدنية فيه الناجمة عن الضرر البيئي المعنوي عن احد الوصفيين الاتيين، اما مسؤولية مدنية موضوعية تقوم على اساس الخطأ، او هي مسؤولية موضوعية تقوم على اساس الضرر.

٢- في حقيقة الامر وجدنا ان قيام المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي يتوقف على قيام شروط اقامة الدعوى المدنية، بالاضافة الى ضرورة توفر اركان المسؤولية المعروفة بالخطأ الواقع والضرر المتحقق والعلاقة السببية بينهما، وحق المضرور في

رفع الدعوى امام المحاكم للحصول على التعويضات الملائمة لها، فتكون هذه التعويضات على شكل تعويض نقدي او تعويض عيني او عن طريق التعويض بمقدار الضرر الحاصل، كما ان الشرط الاساسي لقيام المسؤولية في التشريع العراقي هو بتحقق الضرر، وبناءً على ذلك نؤسس شروط قبول اقامة الدعوى هو ضرورة وجود الصفة في دعوى الضرر البيئي المعنوي، وشرط الاضرار بالمصلحة في دعوى الضرر البيئي المعنوي.

سادسا: اهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي منها، هو بيان النظام القانوني للمسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي، من خلال تحديد ماهية البيئة وملوثتها من الناحية القانونية، بيان موقف التشريعات الوطنية من المسؤولية المدنية عن تلوث البيئة، بيان آثار قيام المسؤولية المدنية عن تلوث البيئة، توضيح اركان المسؤولية المدنية الناجمة عن تلوث البيئة، وتحقيق اقصى حماية مدنية ممكنة للمتضرر من اخطار التلوث البيئي.

سابعا: منهجية البحث

للاجابة على كل التساؤلات المتقدمة واثبات الفرضيات من جهة، ولاغراض الاحاطة بموضوع الدراسة من جميع جوانبه من جهة اخرى، سنقوم باعتماد مبدأ الجمع بين المنهج العلمي الوصفي تارة، وتارة اخرى نعتمد المنهج الاستقرائي للتطبيقات العملية المتعلقة بموضوع الدراسة، مع الاعتماد على المنهج التحليلي في عرض بعض الافكار والاحكام الخاصة بالفرضيات التي تناولتها الدراسة، معتمدين على اسلوب المقارنة بين القانون العراقي والفقهاء الاسلامي، لاستخلاص النتائج التي يمكن ان تفيدنا في اطار القانون العراقي.

ثامنا: الدراسات السابقة

لا توجد دراسة سابقة تتناول في بحثها موضوع "المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي"، وانما توجد دراسات مرتبطة بهذا الموضوع، وتتناول جزئيات منه مثل:

١- كتاب د.احمد محمود سعد، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية الناشئة عن التلوث البيئي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢- بحث د. حسن حنتوش رشيد الحسنواوي، دعوى التعويض عن الضرر البيئي، مجلة جامعة اهل البيت

(عليهم السلام)، العدد ١٣، العراق- كربلاء المقدسة، ٢٠١٨.

تاسعا: هيكلية الدراسة

من اجل الاحاطة بجوانب الموضوع كافة، قسمت الدراسة على ثلاث فصول، عرض في الفصل الاول المفاهيم والكليات، والذي قسمناه على مبحثين، تناولنا في المبحث الاول المفاهيم، المقسم الى ثلاثة مطالب المطلب الاول يتناول تعريف البيئة ومطلب الثاني يتناول تعريف التلوث البيئي وفي المطلب الثالث تعريف الضرر المعنوي، وتناولنا في المبحث الثاني الكليات المقسم الى مطالبين في المطلب الاول التطور التاريخي لحماية البيئة في القوانين وفي المطلب الثاني شروط الضرر البيئي المعنوي.

وبعد ذلك تطرقنا في الفصل الثاني الى احكام المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي الذي قسمناه على مبحثين نتناول في المبحث الاول الاساس القانوني للضرر البيئي المعنوي المقسم الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول نظرية تحمل المخاطر وفي المطلب الثاني نظرية عدم تعسق استعمال الحق وفي المطلب الثالث حسن الجوار، اما المبحث الثاني الذي يتناول اركان المسؤولية المدنية المقسم الى ثلاثة مطالب تناولنا في المطلب الاول الخطأ وفي المطلب الثاني الضرر وفي المطلب الثالث العلاقة السببية.

اما الفصل الثالث يتطرق الى الاثار المترتبة على المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي المعنوي المقسم الى مبحثين نتناول في المبحث الاول دعوى الضرر البيئي المعنوي المقسم الى ثلاثة مطالب تناولنا في المطلب الاول المدعي بالضرر المدني وفي المطلب الثاني المدعي عليه وفي المطلب الثالث مدة اقامة دعوى الضرر البيئي، وتناولنا في المبحث الثاني التعويض عن الضرر البيئي المعنوي المقسم الى ثلاثة مطالب تناولنا في المطلب الاول التعويض العيني وفي المطلب الثاني التعويض النقدي وفي المطلب الثالث تقدير مبلغ التعويض عن الضرر البيئي.

الفصل الأول:

المفاهيم والکليات

المبحث الأول: المفاهيم

المطلب الأول: التعريف البيئية

الإحاطة بمفهوم مصطلح البيئية يقتضي معرفة دلالاته لغويا واصطلاحيا وقانونيا. وعليه سنفرد فرعا أول لبيان تعريفه اللغوي، ثم فرع ثانٍ لتعريفه الاصطلاحي العام، ثم فرع ثالث لتعريفه كمصطلح قانوني:-

الفرع الأول: التعريف اللغوي للبيئة

البيئة في لغتنا العربية اسم مشتق من الفعل الماضي باء، فباء بالشيء، رجع به، وباء بالذنب، عاد منتقلا به. قال تعالى: (فقد باء بغضب من الله)^١، أي أستوجب غضب الله تعالى واستحقه وفعله المضارع ييؤء، وتبوه جاء في التنزيل المجيد: (إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك)^٢، أي أن تعود حاملا اثمي وأثملك منتقلا بهما معا، ويؤا الشخص منزلا، بمعنى انزل أو اسكن أو آجل فيه، قال تعالى مخاطبا الناس أجمعين: (وبواكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتحثون الجبال بيوتا)^٣، أي اسكنكم في الأرض وأحلکم فيها، وقال سبحانه مخاطبا عباده الصالحين: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لبئسئهم من الجنة غرضا تجري من تحتها الأنهار)^٤: أي لننزلهم ذلك المكان من الجنة، وقد تواتر عن الرسول محمد(ص) قوله: (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)^٥. أي فلينزل منزله من النار. وبوا المنزل له، أعده وهياه وجهزه له. قال تعالى: (وا بوانا لإبراهيم مكان البيت)^٦، أي أعتدناه له، وتبوا المكان، توطئة وأقام به قال تعالى: (والذين تبوءوا الدار والإيمان)^٧، المقصود بهم المسلمين الذين استوطنوا المدينة وأمنوا من قبل أن يلحق بهم المهاجرين، أما البيئية والبناء والمناعة فهي المنزل، كل منزل ينزله القوم، أو تفاع فيه الإبل، أو تربط فيه الغنم، فيتضح هذا المعنى الأخير إن دلالة البيئية كمكان النزول والاستيطان لا يختص بما البشر وحدهم، إلما يمكن أن تطلق على المكان المخصص لكائنات حية أخرى. ففيما روي عن النبي محمد و أن رجلا قد سأله: أصلي في متاهة الغنم؟، قال: نعم. قال: أصلي في عيادة الإبل. قال:.. وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة، البيئية (مفرد) مكان تتوافر فيه العوامل المناسبة لمعيشة كان حي أو مجموعة كائنات

١ سورة الأنفال : الآية ١٦ .

٢ سورة المائدة الآية ٢٩ .

٣ سورة الأعراف : الآية ٧٤٤ .

٤ سورة العنكبوت الآية ٥٨ .

٥ رواه البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجه وأبي داود والترمذي .

٦ سورة الحج : الآية ٢٦ .

٧ سورة الحشر الآية ٩ .

حية، وهكذا يدخل في سعي البيئة لغة ما بعد من العناصر المعنوية المرتبطة بوعي الإنسان وأحاسيسه كالأحاساس بالذنب أو الإثم.. وما يعد من العناصر المادية الملازمة لمعيشته ومعيشة سواء من الكائنات الحية الأخرى، سواء كانت هذه العناصر الأخيرة ربانية الخلق (طبيعية)، كالماء والأرض والبراكين، أو كانت من صنع الإنسان، كالمدن بمشيدتها والمزارع بمغروساتها والمصنوعات بانواعها

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبيئة

البيئة مصطلح شائع الاستخدام في شتى مجالات الأنشطة والعلوم الإنسانية، وهو لذلك يكتسب مفاهيم متعددة بتعدد مجالات استخدامه. فمن حيث المكان بعد رحم الأم بيئة الإنسان الأولى، والبيت بيته لأهله، والمدرسة بيئة لتلاميذها، والحي بيئة لقاطنيه والوطن بيته لمواطنيه والمقيمين فيه، والكرة الأرضية بيته لمكوناتها من الأنس والحيوان والنبات والحماة، والكون كله بيئة لعوامل وتشكيلات لا حصر لها، ومن حيث الأنشطة البشرية الاقتصادية، هناك البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة التجارية^١. ومن حيث الأنشطة الاجتماعية، هناك البيئة السياسية، والبيئة الثقافية، والبيئة الروحية، والبيئة الصحية، والبيئة التعليمية.. الخ. ولما كان المصطلح البيئة في كل مجال من هذه المجالات وسواها مما لم نذكره مفهوما محمدا له دلالة خاصة بمجال استخدامه، فقد تباينت آراء المختصين حول الاتفاق على تعريف جامع لهذا المصطلح، فمنهم من قال باستحالة ذلك، ومنهم قال بإمكانيته. فأما الأولين فيجدون في مصطلح البيئة واحدا من أكثر المفاهيم العلمية غموضا بالنظر لعدم محدوديته واتساع نطاقه، حتى أن البعض منهم لم يتردد في القول بأن البيئة هي عبارة عن كلمة لا تعني شيئا^٢، لأنها ببساطة تعني كل شيء وبناء على هذا الفهم الواسع لمصطلح البيئة فقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه موقفا مشككا، بل ورافضا، لتبني تعريف جامع للمصطلح، وأما الآخرين فمع تبيهم فهما شاملا للبيئة، إلا أنهم سعوا لتأطير تلك الفهم ضمن قاعدة تعريفية متفق عليها من أجل توحيد الرقي والجهود المطلوبة لمعالجة قضاياها^٣، وبهذا الاتجاه، واستجابة لجهود عالمية حثيثة، انعقد في مدينة ستوكهولم - عاصمة السويد عام ١٩٧٢ مؤتمر قمة الأمم المتحدة للبيئة البشرية، تحت شعار "لا نملك إلا الكرة أرضية واحدة"، وحضره ١٢٠٠ مندوب في شتى التخصصات والاهتمامات من ١٤٤

١ ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، ج ١، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٥٤٣ وما بعدها.

٢ ابي الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود في شرح سنن ابي داود، كتاب الصلاة، ج ١، نار عالم الفكر، بيروت، م ١١٣.

٣ اور احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، عالم التقي النشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٥٨.

دولة، وقد توافق المؤتمرون على تعريف البيئة بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته^١.

جلي إن هذا التعريف يتبنى مفهوما أكثر شمولاً واتساعاً للبيئة. فالبيئة -طبقاً له- لم تعد محصورة بمجموعة العناصر المادية الحية وغير الحية المكونة لها، سواء كانت تلك العناصر طبيعية ربانية الخلق (الماء، التربة، مصادر الطاقة، الكائنات الحية بما فيها الإنسان...) (أم عناصر مشيدة) من صنع الإنسان (المباني، طرق المواصلات وما رفقها، المشاريع الصناعية و الزراعية والخدمية...) والنظم الاجتماعية والعلاقات والمؤسسات...، وإنما اتسعت لتشمل كل ما هو متاح في مكان وزمان معينين من الموارد المادية والاجتماعية معاً لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته. وعليه فالبيئة ليست مجرد موارد مادية صرفية، توفر للإنسان مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، وإنما تشمل أيضاً علاقاته بإقامته من بني البشر والمخلوقات الأخرى التي تنظمها مؤسساته الاجتماعية المتنوعة تأسيساً على ما يؤمن به ويلتزمه من عادات وأخلاق وقيم واديان^٢.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة التفريق بين دلالة البيئة كمصطلح ومفهومها كعلم. ففيما يتحدد مصطلح البيئة بمجموعة الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إشباع الحاجات الإنسانية^٣، فإن علم البيئة يعنى بدراسة علاقة ما هو حي من الكائنات الموجودة في وسط معين مع بعضها البعض، ومع سواها من العوامل غير الحية المحيطة بها ضمن ذات الوسط؛ أو بمعنى آخر هو العلم الذي يختص بدراسة توزع الكائنات الحية وتلائمها مع بيئاتها المحيطة وكيفية تأثرها بالعلاقات المتبادلة بينها ضمن هذه البيئات.

١ د. محمد الفقي، البيئة، مكتبة ابن سينا، مصر، ١٩٩٣، ص ١٨.

٢ ينظر: رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة تصدرها وزارة الإعلام في دولة الكويت، ط ١، ١٩٧٨، ص ١٤.

٣ د. عبد الله الصعدي، البيئة والتنمية - دراسة لعوامل التصحر وآثاره الاقتصادية في مصر، ط ٦، دار النشر العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٩٢.

المفهوم الواسع للبيئة في النص...، إلا إن ثمة انتقاداً موضوعياً لصياغة هذا النص، يجب أن يؤخذ على محمل الاعتبار، ومفاده عدم صراحة النص بما يفيد القطع بتبنيه ذلك المفهوم...، بالنظر إلى إن الاكتفاء بعبارة "المحيط بجميع عناصره" قد يفهم منها عناصره الطبيعية فقط، دون

العناصر المشيدة من الإنسان أو الناجمة عن أنشطته المختلفة الأخرى. ويبدو إن المشرع العراقي قد انتبه لهذه المسألة فعالجها لاحقاً حيث عرف المادة / ١ من قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ البيئة بأنها: "المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناجمة عن نشاطات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وبذات النص أيضاً عرفتها المادة / ٢-٤ خامساً من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ النافذ. وهذا التعريف قاطع الدلالة على تبني المشرع العراقي المفهوم الواسع للبيئة.^١

المطلب الثاني: التعريف بالتلوث البيئي

لقد تعددت التعريفات بصدد التلوث البيئي فمنها ركزت على الجانب العلمي وأخرى على الجانب القانوني فالتى ركزت على الجانب العلمي نظرت للتلوث البيئي بأنه إي تغير غير مرغوب فيه في الصفات الفيزيائية أو الكيميائية أو الحياتية للتربة والهواء والماء والذي سيؤثر على حياة الإنسان وظروف معيشتة " بينما هنالك من يذهب الى تعريفه بأنه (وجود أية مادة او طاقة في غير زمانها و مكانها وكميتها المناسبة تؤدي إلى الاختلال او إلحاق الأذى بالبشر بأية طريقة من الطرق وبأي شكل كان) إما قانوناً فنجد ان قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ أشار في المادة الثانية / ٦ وجود إي من الملوثات المؤثرة في البيئة لكمية او تركيز وصفة غير طبيعية تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر الى الإضرار بالإنسان او الكائنات الحية الأخرى او بالبيئة التي توجد فيها) من خلال ما تقدم ذكره يمكن تعريف التلوث البيئي بأنه إي تغير في الحالة القائمة للبيئة التي يمكن أن ينتج عنها الإزعاج او الأمراض او وفاة الإنسان أو الحيوان أو النبات او إلحاق الضرر بالموارد والموجودات سواء تولدت هذه الإضرار بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن عمد او عن إهمال.^٢

١ محمد احمد رمضان/ المسؤولية المدنية عن الإضرار في بيئة الجوار/ دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية/ اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون /جامعه بغداد/ ١٩٩٣ ص ٥٣

٢ التلوث البيئي ، ترجمة د. كوركيس عبدالله، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣

يعد التلوث من المشاكل الكبيرة التي يواجهها الإنسان المعاصر^١. لا بل و أخطرها. وهي بحاجة إلى تضافر الجهود كافة لمعالجتها والحد منها. ومما يزيد المشكلة تعقيداً إن للإنسان نفسه الدور الواضح في زيادة خطورتها من خلال نشاطاته المختلفة التي أصبحت تهدد الحياة البشرية. فضلاً عن تأثيرها في الكائنات الحية الأخرى مما يحدث تغيراً في التوازن الطبيعي للبيئة ومكوناتها المختلفة الحية منها وغير الحية^٢.

ان الضرر هو الشرارة الاولى التي يبدأ معها التفكير في مساءلة من يتسبب فيه سواء كان ذلك وفقاً لقواعد المسؤولية الشئئية او الشخصية وله تعاريف متعددة لغة واصطلاحاً^٣.

فالضرر ركن من اركان المسؤولية المدنية سواء^٤ كانت عقديه ام تقصيرية وبانعدامه فلا مسؤولية ذلك لان الضرر هو الذي يعطي الحق في طلب التعويض من مسببه وهو الذي يبرر الحكم به لا الخطأ وبما ان الخطأ لوحده لا يبرر لتقرير المسؤولية بل يشترط ان ينشأ عن الخطأ ضرر^٥.

ومادام الامر يتعلق بالتعويض فالضرر لا يكون قابلاً للتعويض الا اذا توافرت فيه شروط معينة. وعليه سوف نتناول في هذا الفصل تعريف الضرر البيئي لغة واصطلاحاً في المبحث الاول وبيان شروطه في المبحث الثاني وعلى النحو الآتي:-

تعريف الضرر البيئي :- ان من الضروري بمكان المحافظة على النظام البيئي الطبيعي عن طريق احترام القوانين والانظمة البيئية المتعلقة بالمحافظة على النظام الايكولوجي كافة ومنع وتخفيض مسببات التلوث الجوي والمائي والارضي^{١٠}. ولان اي

١ . حسين عامر وعبد الرحيم عامر . المسؤولية المدنية التقصيرية والعقدية . الطبعة الثانية . دار المعارف ١٩٧٩ . ف ٤٣٥ . ص ٣٣٢ .
٢ يقصد بالنظام الايكولوجي ، وحده بيئية تكاملية تتكون من مكونات حية في مساحة محددة تتفاعل مع مكوناتها غير الحية على وفق نظام دقيق ومتوازن في ديناميكية ذاتية لتستمر في اداء دورها في اعالة الحياة على سطح الارض . انظر لمزيد من التفصيل :- زين الدين مقصود . النظام الايكولوجي . المجلة الجغرافية الكويتية . العدد (٤٢) . الكويت . ١٩٨٢ ، ص ٩ .
٣ حسن حنتوش رشيد الحسناوي . الضرر المتغير وتعويضه في المسؤولية التقصيرية . دراسة مقارنة . اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون . جامعة بغداد . ٢٠٠٤ . ص ٨ .
٤ خليل عبد الحسن خليل . التعويضات في القانون الدولي وتطبيقاتها في العراق . بيت الحكمة . مطبعة الفرات . بغداد . ٢٠٠١ . ص ١٠ .
٥ منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع ، دار صادر للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ م ، ص ١٧٦ .